د.عبدالله الطريجي

خلف دميثير

د.عبدالحميد دشتي

د.عودة الرويعي في لحظة تأمل

عيسى الكندري: قانون البلدية سيحال إلى المجلس بعد شهر
الرويعي: قانون الأسرة الحالي بعد التعديل يساهم في ازدياد حالات الطلاق

راكان النصف

محمد طنا

صالح عاشور

جمال العمر

تتمة المنشور ص 42

المنشأ.

وفي العقوبات لنعط للقاضي الحق بذلك، وأسعار النفط في انخفاض وبعض التجار ما يبون يخسرون حتى لو انخفض النفط، من الآن على التجارة التحرك، وأتمنى من الوزير توضيح ذلك ولا يمكن استغفال المواطن.

● فيصل الشايع: تم الإشارة لحماية المستهلك وأعتقد اننا نأخذ مداولة أولى على القانون.

● يوسف الزلزلة: لا داعي لمناقشة المواد يجب أن تذهب إلى اللجنة.

● عودة الرويعي: في كلب أمامكم لقفل باب النقاش بعد قراءة التعديلات.

● محمد طنا: مع الأسف الاخوان في اللجنة المالية عدلوا كلمة لو اكثر، نبي المواطن الكويتي له الحق أن يأتي بسيارته من أي مكان، واستغرب من الوزير، ومشروع الحكومة يهدف لتعدد الوكلاء، وهذه المادة بها لمس كبير ونحن مع المواطن البسيط، والاحتكار حتى بالاسلام مرفوض وكذلك موضوع الصيانة ربطها بالمنتج فقط يثير علامات الشك.

● روضان الروضان: بلد الإنتاج والإصدار عليها في الاستيراد مرفوض وغير مقبول، والمادة السابعة بالرد خلال 30 يوما والا اعتبر الطلب مقبولا وقد يكون هناك اتفاق مع بعض الموظفين، واتمنى تعديل المادة واتمنى ان تكون الحكومة مصرة على الطلب.

● فيصل الشايع (عن المقرر): المادة الأولى بالنسبة للرفض أو القبول ثم تعديلها الى تعبير مرفوض ومن حقه مفاجأة وزارة التجارة وهناك اتفاق على هذا التعديل.

● وزير التجارة د.يوسف العلي: قانون حماية المستهلك موجود في الدباجة، وتم الاتفاق على ازالة (أو أكثر) لأننا نتكلم عن صفة التاجر وليس المقصود تاجرا واحدا فقط وهذا غير صحيح.

المادة الرابعة تتكلم عن عدم انحصار استيراد السلعة على شخص واحد بمعنى أنه لن يكون هناك احتكار، وهذا الكلام لا ينطبق على الأفراد.

ما يعنيني هو تنظيم قيد الوكالات، وهناك تمتع بنوع من الحماية القانونية، والنصوص كلها لا تعطي مجالا من قريب أو بعيد لمعنى الاحتكار.

وأن يكون الاستيراد من نفس بلد التصدير، القصد بها الاتيان بالمنتج الأصلي، لا أن يتم الاستيراد من بلد آخر وتبقى المسألة محل نقاش.

● الرئيس مرزوق الغانم: الوزير أسهب في الشرح وهناك تعديلات متفق عليها وسنصوت عليها مداولة أولى.

● سعدون حماد: هذا القانون نسخة من قانون السعودية وعمان ونواب الغرفة هم من سووا التعديلات حتى انهم ألغوا كلمة «أو أكثر» فهم يريدون الاحتكار، وكذلك ألغوا المادة العاشرة بالكامل والتعديلات من النواب الآخرين قدموا تعديلات جيدة لكسر الاحتكار ونرجو التصويت على المداولة الأولى.

● سعود الحريجي: القانون مهم جدا، القانون القديم أصبح سببا في الاحتكار، والتعديلات الجديدة يفتح المجال للمنافسة والحرية في الشراء، القانون يحتاج الى دراسة متأنية وأرى ان تأخذ التعديلات وقتها وتذهب الى اللجنة.

● فيصل الكندري: اسجل للتاريخ دور رئيس مجلس الامة الذي منذ تعرفت عليه في هذا المجلس ويقول كونوا مع المواطن وقلت له انت تاجر ابن تاجر قال لي الاهم المواطن الكويتي.

توجيهاتك ونصائحك لنا ومشاورتك في كل امر تصب في مصلحة المواطن، واذكركم بعقد B.M.W الذي رفضه عندما تسلم الرسالة، فشكرا لك يا بو علي وشكرا لأسرتك الكريمة.

منذ عام 1965 لم يطرق احد باب هذا القانون واليوم هناك تعديلات ومناقشات مهمة وهذا القانون سوف يكسر الاحتكار ويفعل مبدأ المنافسة.

● حمود الحمدان: تقدمنا بتعديلات وأنبه بأنه في القاعدة الشرعية «الدليل إذا طرأ عليه الاحتمال بطل به الاستدلال» استدلاله في موضوع حماية المستهلك وعندما قرأنا ما انتهت إليه اللجنة رأينا خلاف ذلك، فهناك ارتفاع الاسعار بطريقة غير طبيعية، وأهابت اللجنة بالوزير الى ان يراقب ارتفاع الاسعار، واستدلال الوزير هو ناقوس الخطر يدق على وزارة التجارة.

نريد من الوزير التعاون مع مقترحات النواب وأن يحسم الامور لأن الأمر الذي يطرأ عليه الاحتمال نضعه في امر حاسم.

● جمال العمر: أساسا قانون الوكالات مخالف لمنظمة التجارة العالية واصبح هناك شيء اسمه وكيل، وجمارك الكويت تصدر احكاما تمنع اي منتج له وكيل محلي إلا بموافقته. دائما المنتج غير بلد الشركة، اهم شيء هو المواصفات الفنية من خلال قياس الجودة، ولا يوجد وكيل حصري اليوم، فلابد من مواكبة المرحلة الحالية بإعطاء اكثر من وكيل لكن الفيصل هو المواصفات والقياسات، هناك منتجات مزورة والمواصفات تختلف.

● د.يوسف الزلزلة: اتمنى النظر في التعديل الأشمل ونصوت عليه الآن ومن ثم التعديلات الأخرى نرجئها للمداولة الثانية.

● الرئيس مرزوق الغانم: بقية التعديلات تدرسها اللجنة في المداولة الثانية.

وجرى التصويت نداء بالاسم على المداولة الأولى وكانت النتيجة كالتالي:

موافقة 37
عدم موافقة -
امتناع -
الحضور 37

موافقة على المداولة الأولى.

وتم كسر احتكار الوكالات التجارية للمرة الأولى منذ عام 1965 ونحن دائما وأبدا مع المواطنين.

وترفع الجلسة إلى الساعة التاسعة من صباح غد (اليوم).

النصف والقضيبي: إذا كان السعد مخطئا فأحيلوه إلى النيابة

قال النائب راكان النصف في تصريح صحافي: لقد كان هناك هجوم على العضو المنتدب في الهيئة العامة للاستثمار بدر السعد لرده على أحد النواب، مضيفا: ولإيماني التام بأن النائب هو الوكيل والمواطن هو الأساس والأصل في الموضوع، فمن حق أي مسؤول أن يدافع عن نفسه ومن حق بدر السعد أن يرد مادام اتهم هو وأشقاؤه.

وأضاف النصف في تصريح صحافي: لكن لنر ما هذه الاتهامات ضد بدر السعد، وان كان مخطئا فأحيلوه إلى النيابة، مشيرا إلى أن هناك قضية منذ العام 2007 تثار من لجنة إلى أخرى والقضية لم تنته بعد، مشيرا إلى أن قضية الاكتتاب في احدى الشركات بقيمة 100 فلس للسهم قبل أن يصبح قيمة السهم 300 فلس في ذلك العام، إلا أنه أصبح سعر السهم اليوم 30 فلسا.

وأشار إلى أنه تتم محاسبته على عدم افتتاح الاكتتاب أمام المواطنين في احدى الشركات، لافتا بالقول: من الطبيعي أن الشركة المقفلة لا يكون فيها اكتتاب عام، وانما الاكتتاب العام يأتي بمرسوم، مشيرا إلى أن قضية بيع السعد عقارا لشقيقه، اتضح أن هذا العقار بيع قبل تولي السعد بعام.

وتابع: ليس دفاعا عن بدر السعد بل توضيح للأمور، ونقول اذا كانت هناك شبهة على السعد فلتتم إحالته إلى النيابة أو مكافحة الفساد، وهناك يتم الفصل، مستدركا: لا يمكن القبول بأن يتم تداول القضية خلال 9 سنوات دون أن يتم حسمها، مطالبا بإحالة المستندات إلى النيابة أو مكافحة الفساد.

وتساءل النصف: هل تتم إثارة القضية من أجل الاستهلاك السياسي؟ مشيرا إلى أن التعامل مع أي قضية يجب الإصرار على حسمها، وهو ما طبقناه على أنفسنا في قضية الحيازات الزراعية، مؤكدا ان من حق أي مواطن أن يرد على أي نائب، وأن النواب ليسوا محصنين وذاتهم ليست مصونة.

من جانبه، قال النائب أحمد القضيبي انه تم سحب رسالة لجنة حماية الأموال العامة بشأن إلزام الحكومة بتقديم المستندات التي يطلبها ديوان المحاسبة في شأن المخالفات في إحدى الشركات، كون الرسالة تمت بصورة غير لائحية وأن المجلس لم يكلف اللجنة بعد بالتحقيق في هذا الشأن.

وتابع: نرفض الهجوم على العضو المنتدب في الهيئة العامة للاستثمار بدر السعد لرده على أحد النواب، وهو شخص نكن له كل احترام، ويفترض بنواب مجلس الأمة المحافظة على القوانين واللوائح وعدم اختراقها، لكن مع الأسف الاخوة تهجموا عليه لأنه لم يتعاون مع ديوان المحاسبة وهذا أمر مخالف للنظم.

وقال: نحن كنواب نمثل الامة مؤتمنين أن نحافظ على كرامة المواطنين ولن نتدخل في شخوصهم الكريمة والتجريح في عوائلهم بسبب تمتع النواب بالحصانة النيابية، مشيرا إلى أن رد السعد لم يأت فيه أي تهجم على مجلس الأمة أو على أحد النواب وأنه طالب بإحالة أي مستندات ضده إلى النيابة، ونحن مع الاتجاه الذي دعا إليه السعد لكشف الحقائق وللحفاظ على المصلحة العامة.

الحريجي: يجب أن تكون الدورات لأولياء الأمور فقط

خلال ندوة أقامها لاري مساء الأحد الماضي

لاري: من المهم تعديل قانون الوكالات التجارية بعد مضي نصف قرن على إقراره

باقر: ضرورة تفعيل قانون المنافذ الحدودية والمستودعات الجمركية

ناصر الوقيت

قال النائب والوزير السابق أحمد باقر: إن هناك أهمية لان ينظر المجلس الحالي الى تفعيل ما اقره مجلس الأمة عام 2008 حول قانون المنافذ الحدودية والمستودعات الجمركية الذي ينص على إنشاء مناطق حدودية جمركية في الشمال والجنوب الوسط وتحتوي على الفنادق والمقاهي وتحقق سرعة تداول ونقل البضائع والاستيراد والتصدير.

وأضاف باقر خلال الندوة التي اقامها النائب احمد لاري مساء الأحد الماضي بعنوان «آراء حول قانون الوكالات التجارية الجديد»: ان المقترح الجديد لقانون الوكالات التجارية لا يمكن مناقشته بمعزل عن قانوني حماية المنافسة وحماية المستهلك، مشيرا الى انهم جميعا حزمة قوانين يكمل بعضها بعضا، مبينا ان قانون حماية المنافسة صدر في فبراير من عام 2007، مشيرا الى انه مهم ويحقق المنافسة ويؤدي الى انخفاض الأسعار بشكل غير مباشر، لافتا الى انه بعد اسبوع ستمضي عليه 9 سنوات وحتى الآن لم يطبق، وهذا أمر محزن.

أحمد باقر متحدثا وبجانبه أحمد لاري ود. فاضل صفر

وزاد باقر: ان قانون الوكالات التجارية المقترح في مادته الأولى كما قدمته الحكومة كان ينص على جواز ان يعهد بالوكالة لتاجر او أكثر او شركة او أكثر، لكن اللجنة المالية البرلمانية أزالت لفظة «او أكثر»، وهذا تصرف يخالف فلسفة وقانون حماية المنافسة الذي يعتبر اي منع او حد من تدفق السلع بالأسواق اخلالا بالمنافسة.

ولفت باقر الى ان المادة الخامسة اضافت شرطا آخر بشأن تصليح الوكيل للسلعة التي استوردها الطرف الثالث من طرف غير الوكيل، وهو شرط ان تكون السلعة او المنتج بالمواصفات ذاتها للسلع او المنتجات التي يتولى الوكيل او الموزع تسويقها في الكويت، وهذا نوع من التفويض التشريعي، أي انه بمجرد ما ان يضيف الوكيل مواصفة جديدة تصبح بمنزلة قانون.

وأفاد باقر بأن اللجنة المالية ألغت المادة العاشرة التي جاء بها مشروع قانون الحكومة بالوكالات التجارية، والتي تتحدث عن تجديد الترخيص وحاجة الوكيل حين التجديد لاثبات انه سوق السلعة، وهذا يردنا مرة أخرى الى قانون المنافسة الذي يلزم كل صاحب سلعة بتسويقها لأن عدم القيام بالتسويق سيؤدي بالسماح للسلعة المنافسة الى ان تسعر وفق ما يريد تاجرها، ويتفق مع منافسه على تلقي مبلغ من المال مقابل إخفاء سلعته حتى يقوم التاجر الاول بتصريف سلعته بالسعر المرتفع، وهكذا يتناوبون في جريمة الاخلال بالمنافسة.

من جهته، قال مقرر لجنة الأولويات البرلمانية النائب احمد لاري: ان اهمية هذا القانون تنبع من مضي نحو نصف قرن على قانون الوكالات المعمول به حاليا، ومن باب اولى ان يتطور القانون ومن بعده قانون المناقصات العامة، مبينا ان هدف الحكومة من تقديم قانون جديد للوكالات هو من اجل التوافق مع قوانين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

وأشار لاري الى ان بعض التعديلات الأخيرة ستؤخذ بعين الاعتبار، ومنها ما قدم من الاخ احمد باقر وآخرين، وسوف يتم إرفاق التعديلات هذه على التقرير المدرج بجدول الاعمال جلسة مجلس الأمة، ومن المحتمل مناقشته بعد اسبوعين للتصويت عليه، مشيرا الى ان التعديلات التي تمت هي جواز ان يكون للموكل اكثر من وكيل او موزع، وكذلك جواز استيراد السلع من دول الخليج بشرط ان تكون كفالة المصنع موجودة وتتوافر فيها المواصفات الخليجية والعالمية دون النص على المواصفات يطلبها الوكيل.